واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس[دراسة تحليلية، تقييمية].

الإسم واللقب: نبيلة ساسان

أستاذة محاضرة–أ–

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البريد الإلكتروني:**nabila_sassane@yahoo.com**

الإسم واللقب: سعيدة حركات

أستاذة محاضرة–أ–

جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

لبريدالإلكتروني:**Har.saida@yahoo.com**

State of bank financing of small and medium enterprises in Algeria and Tunisia [Analytical study and

الملخص:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر عصب أي اقتصاد ناجح ، و هي العمدة الأساسية لاقتصاديات الدول المتطورة ، هذا ما يفسر اهتمام السلطات الجزائرية و التونسية بهذا القطاع الحساس، لما له من دور فعال في خلق الثروة و التقليل من البطالة .

و حيث أن الجانب التمويلي يمثل أكثر الجوانب حيوية في دعم الاستثمار قد أولت به عناية ، حيث بذلت جهود معتبرة لدعم و ترقية المستوى التمويلي بإنشاء العديد من الشركات المالية و إصلاح القطاع المصرفي ، على أمل التقليل من حدة مشكلة التمويل للدفع بهذا القطاع ليلعب الدور المنوط به مثل ما هو الحال في الدول المتقدمة.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مشاكل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التمويل المصرفي،محددات التمويل المصرفي

Abstract

Small and medium companies are considered as any successful economy. They are also the basis of the economy of the developed countries, which explains the interest of the Algerian and Tunisian authorities in this sensitive sector, because of its active role in the creation of wealth and the reduction of unemployment.

And whose financing side represents the most vital aspects of investment support has given its attention, where efforts have been made considerable support and upgrade financing creates many financial companies and banking sector reform , in the hope of reducing the severity of the financing problem for the payment of this sector to play a role assigned to it, as the case in developed countries.

Keywords:

Small and medium enterprises, "SME" problems, bank financing, determinants of bank financing.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

مقدمة:

اتجهت الدول المغاربية خاصة الجزائر و تونس إلى تركيز اهتمامها على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعد ثبوت فشل الاعتماد على المؤسسات الكبيرة لوحدها ، فأعطيت لهذا القطاع الأولوية القصوى في خطط التنمية . لكن بالرغم من كل الإجراءات المحفزة و المنعشة التي اتخذت لفائدة هذا القطاع ، يبقى هذا الأخير يعاني من جملة من المعوقات، تتباين شدتها بين الدولتين، و يقع على رأسها مشكل التمويل خاصة في مرحلة الإقلاع. رغم ما تتوفر عليه الدولتين من بنوك ، و كذا شركات: التمويل التأجيري و رأس مال المخاطر ، و عقد تحويل الفاتورة ، و بورصات نشطة (ما عدا بورصة الجزائر) .

إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الموضوع الذي يطرح واقعا لا مفر منه وجهنا اهتمامنا لهذا البحث الموسوم بـ " واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس – دراسة تحليلية تقييمية"، وعلى ضوء ما تقدم يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

– إلى أي مدى ساهمت البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس؟

ويتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تونس؟
- ✓ ما هو واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدين؟

الفرضيات:

بغرض معالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

ف1:تختلف معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الجزائر و تونس.

ف2:تعتبر التجربة التونسية أنجح مقارنة بالتجربة الجزائرية في مجال التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

– عرض وتوضيح أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الجزائر وتونس؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

- تسليط الضوء على واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل من الجزائر وتونس؛
- التعرف على تطور سياسات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

- المكانة التي يحتلها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس؛
- تعدد مختلف الإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس.

المنهج المتبع:

للإلمام بموضوع الدراسة ومعالجة التساؤلات المطروحة وإختبار الفرضيات، تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بجوانبه النظرية، ومنهج دراسة حالة من خلال عرض لتجربتي كل من الجزائر وتونس في مجال التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أدوات الدراسة ومصادر البيانات:

تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات:

- المراجع والكتب التي صدرت في هذا المجال؛
- مواقع الأنترنت؛
- القوانين ومختلف التشريعات التوجيهية؛
- النشريات المعلوماتية والإحصائيات المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

اشتملت الدراسة على حدود مكانية تمثلت في الجزائر وتونس، أما الحدود الزمنية فقد ركزت على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومواطن الشغل فيها للفترة الممتدة من 2010-2016 في الجزائر أما تونس فكانت الفترة 2010-2015، أما بالنسبة لتطور حجم التمويل المصرفي لكلا البلدين كانت الفترة 2010-2015.

لذلك تم تقسيم هذا البحث إلى 3 محاور أساسية كما يلي :

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

المحور الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس .

المحور الثاني:واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في : الجزائر و تونس.

المحور الثالث:مقارنة الوضعية التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس بالتمويل المصرفي.

أولا: الإطار النظري

1.الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع أو تقارب هذه الدراسة من بينها:

1.1 علي قابوسة ،يوسف قريشي،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أثره على التنمية الاقتصادية ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية،جامعة سعد دحلب البليدة،المجلد 4 العدد1 2013.،

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

1.2 قدي عبد المجيد،كواشي حنان،تقييم واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و التوجه نحو التمويل الاسلامي كحل امثل لتمويل و استدامة هذه المؤسسات، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جامعة حمة لخضر الوادي ،6-7 ديسمبر 2017.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2.ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في توسيع النشاط الاقتصادي وتنوعه وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في أي دولة من العالم غير أن هذا الدور مرهون بضرورة تقديم كل التسهيلات المرافقة لها لذا تم تسليط الضوء في هدا المحور بشكل مختصر على تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلدي حالة الدراسة.

1.1.2 تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس:

إعتمدت كل من الجزائر وتونس تعريفا مختلفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كان كما يلي:

1.1.1.2 في الجزائر:[1]

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين شخصا؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري؛

- تستوفي معيار الإستقلالية كما هو محدد في النقطة 3 أدناه يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

❖ الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجراء من وحدات العمل السنوي السنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

❖ الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة إثنا عشرة (12) شهرا.

2.1.1.2 في تونس:

يلاحظ في تونس أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن تعريفها بأحد المعيارين التاليين:[2]

- عدد المستخدمين أقل من 50 شخص؛

- مبلغ إستثمار أقل من 1 مليون دينار تونسي.

ولكن في تونس لا يوجد تعريف رسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو معايير للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والمؤسسات المصغرة من جهة أخرى، وكل التعاريف التي استخدمت إعتمدت على مخططات التمويل لهذه المؤسسات.[3]

- الأمر رقم 94-814 المتعلق بتمويلات الصندوق الوطني لترقية الحرف والمهن الصغيرة، يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: " تلك المؤسسة التي لا تتجاوز تكاليف إستثماراتها 500.000 دينار تونسي ".

- الأمر رقم 99-484 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن خلال صندوق الترقية واللامركزية الصناعية، يعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الصناعي والقطاع الثالث بأنها " تلك التي مجموع إستثماراتها أقل من ثلاثة ملايين دينار تونسي".[4]

2.2. الخصائص وأهم المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2 خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائص نذكر أهمها:

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

- ❖ تتميز بالكفاءة والفعالية بدرجات تفوق ما يمكن أن تصل إليه المؤسسات الكبيرة وذلك من خلال قدرتها على الأداء والانجاز في وقت قصير نسبيا، وتحقق مزايا الاتصال المباشر والقدرة على التأثير السريع بين المدير العاملين، العملاء والموردين، كما تحقق عوائد سريعة وعالية باعتبارها سريعة دوران رأس المال وسرعة تكيفها مع توجهات المنافسين وأنشطتهم؛
- ❖ القدرة على التوطن، وإنخفاض القدرة على التوسع وقلة الاعتماد على النفس في مجال التمويل الشيء الذي جعلها في حاجة دائمة لرؤوس الأموال؛ [5]
- ❖ صغر الكميات المنتجة والاعتماد في التوزيع على السوق المحلي، العمالة الكثيفة والتكنولوجيا البسيطة؛[6]

اعتماد الخبرة والتقدير الشخصين وعلى إستراتيجية رد الفعل أكثر من الاعتماد على خطة إستراتيجية مستقرة رسمية وصريحة؛[7]

- ❖ قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف؛[8]
- ❖ سهولة القيادة والتوجيه في تحديد الأهداف الواضحة للمؤسسة،سهولة إقناع العاملين بالأساس والسياسات والنظم التي تحكم عملها؛[9]
- ❖ سهولة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات الأمر الذي يمكنها من التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛[10]
- ❖ سهولة وبساطة الهيكل التنظيمي من خلال:[11]

– التوزيع المناسب للاختصاصات بين أقسام المؤسسة؛

– التحديد الدقيق للمسؤوليات ووضوح المهام؛

– التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة واللامركزية لأغراض التنفيذ.

- ❖ قدرتها على الابتكار والتجديد: وهذا من أجل ضمان بقائها، فكثير من براءات الاختراع يتم اكتشافها من طرف أفراد (مؤسسات فردية) وهذا عكس المؤسسات الكبيرة التي تركز على إنتاج سلع ذات الطلب المستمر؛[12]

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

- تستطيع وبسهولة التكيف مع المحيط الخارجي، ونشاطها يمتد حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمدها لا تتطلب قيمة عالية من الإستثمارات وهو ما يتوافق ومستوى الدخل النقدي المتوسط؛[13]
- سهولة الدخول في السوق والخروج منه:تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض قيمة الماكينات والمعدات وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية هذا يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة؛[14]
- القدرة على التجديد والمرونة والتكيف مع تغيرات السوق وقدرتها على اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛

2.2.2 المشاكل التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

من أهم المشاكل التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:

- **مشكلة الحصول على المكان لإقامة المشروع:** [15]

غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في تدبير المكان الملائم وفي المباني اللازمة لإنشاء مؤسسته ففي الكثير من البلدان النامية لا تتولى الحكومات عملية إقامة مناطق صناعية تلاءم احتياجات صغار المستثمرين، ومن ثم فإن العبء الأكبر في تدبير المكان الملائم والأبنية اللازمة يقع على عاتق المستثمر نفسه مما يتطلب منه تجميد جزء من رأسماله، هذا بالإضافة إلى بعض الصعوبات الأخرى التي ترتبط بعدم توفر البنى التحتية والمرافق الأساسية.

- **مشكلة التمويل:**

بشكل عام تعتبر من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسة أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم.[16]

فهناك رغبة من طرف البنوك التجارية في عدم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدم توفرها على الضمانات الكافية فهي تفضل المؤسسات الكبرى الأكثر ربحية وذات السمعة الجيدة وذلك لضمان

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

الإيفاء بشروط الاقتراض وتقديم الضمانات، ويمكن تلخيص المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في النقاط التالية:

– إن قرار منح القرض يتم على مستوى العاصمة هذا ما يشكل عائقا كبيرا بالنسبة للمتعاملين، بسبب بطء التنفيذ نتيجة إرسال الملفات نحو العاصمة؛

– عدم وجود بنوك متخصصة في عمليات الاستثمار؛

– التسيير البيروقراطي للبنوك العمومية، ومراكز اتخاذ القرار المتعلق بمنح القروض.

ومن أهم الأسباب التي جعلت البنوك تمتنع عن تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– أصحاب المؤسسات الصغيرة لا يملكون الخبرة التنظيمية والإدارية وهذا ما يؤدي إلى مشاكل على مستوى نشاط هذه المؤسسات؛

– الافتقار للكفاءة والخبرة في التعامل مع النظام المصرفي، ولهذا فهي عاجزة على توفير الضمانات الكافية.

لذلك تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في مرحلة إنشائها.

❖ **مشكل نقص الخبرة والمعلومات:**

نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية و التسييرية، يظهر واضحا بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمحيط العام الذي يعملون فيه، كما أن جهل أصحاب المؤسسات وحصر طموحهم في حدود شؤون حرفتهم أو صناعتهم يجعلهم يفاجئون بانخفاض وارتفاع الأسعار، كما يتعرضون لنقص الخدمات أو يسقطون تحت سيطرة البائعين واحتكارهم للأسواق.[17]

3.2تطور عدد المؤسسات والمتوسطة في الجزائر وتونس:

1.3.2 في الجزائر:

جدول رقم 01: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	619072	659309	711832	777816	852053	934596	1022621

المصدر: إعتمادا على نشريات المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم رقم 20، 22 ، 24 ، 26 ، 28 ، 30

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث بنهاية سنة 2016 وصل تعدادها إلى 1022621 مؤسسة أي بنسبة تطور بلغت 65.18 % أي (403549 مؤسسة جديدة في ست سنوات) عن سنة 2010، وهذه المؤسسات منقسمة إلى 1022231 مؤسسة خاصة و390 مؤسسة عمومية.

2.3.2في تونس:

جدول رقم 02: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	11213	11198	10986	11008	11205	11335

المصدر: www.ins.nat.tn

يلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس انخفض ما بين 2010 و 2013 بمعدل 1.83 % (205 مؤسسة)، أما فيما يخص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين سنتي 2010 و 2011 فقد قدر بنسبة 0.13 %، يمكن إرجاعها إلى الثورة التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية، مما أثر سلبا على القطاع الاقتصادي بما فيه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبدءا من سنة 2013 عرف عدد المؤسسات ارتفاعا مستمرا خلال سنوات 2014 ، 2015 حيث قدرت نسبة الزيادة بين سنتي 2013 و 2014 بـ 1.79 % أي بمعدل 197 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وما

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

بين سنتي 2014 و 2015 قدرت نسبة النمو بـ 1.16 % أي بحوالي 130 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التونسية تستعيد قواها من جديد.

4.2 واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في : الجزائر و تونس.

1.4.2 واقع التمويل المصرفي في الجزائر:

نظرا لمحدودية المدخرات الخاصة و عدم قدرتها على تغطية كل تكاليف إطلاق مشروع جديدة يلجأ أصحاب هذه المشاريع إلى البنوك بغية الحصول على الأموال اللازمة.أين تواجه مشكلة الحصول على تلك القروض المصرفية باعتبار ما تنطوي عليه طبيعة تلك المؤسسات من مخاطر كتلك المتعلقة أساسا بمحدودية أرباحها و نقص الضمانات المطلوبة من طرف البنوك.

وتعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محدودية التمويل بالقروض المصرفية .حيث أن القروض الممنوحة لها محدودة وذلك بسبب الضمانات وتكاليف القروض المصرفية المرتفعة وتعقد وبطء إجراءات منح هذه القروض. الذي يرجع أساسا إلى ضعف تسيير المصارف و البيروقراطية مما يؤدي في الكثير من الأحيان إلى موت المشاريع في المهد إضافة إلى تكاليف القروض المرتفعة . إلى جانب تلك الصعوبات، توجد معوقات أخرى تتعلق أساسا بعدم توفر البنوك الجزائرية على الآليات الكافية لتحليل المخاطر المرتبطة بالقروض بدقة، وكذلك عدم توفر البنوك على المعلومات الكافية عن طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بمحدودية أموالها الخاصة وضعف وضعيتها المالية .

ويمكن توضيح محدودية التمويل بالقروض المصرفية فيما يلي : [18]

- **محددات مرتبطة بالتكاليف والضمانات:**

بالنظر إلى أهمية القرض المصرفي كمصدر تمويلي خارجي نجد أن عنصر التكلفة يعتبر أخطر تلك العناصر المتداخلة فيما بينها ،و المؤثرة في محدودية التمويل بهذه القروض و ذلك فضلا عن عنصر الضمانات.

ففي ما يتعلق بتكلفة القرض المصرفي المتضمنة لسعر الفائدة و عناصر أخرى و التي تتميز بالارتفاع، فقد أضحت تشكل عائقا أمام تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحد من التمويل بهذه القروض بالحجم المطلوب و الشروط الملائمة.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

والملاحظ أن البنوك التجارية في الجزائر تستخدم سياسة صارمة فيما يتعلق بالفوائد بما يضمن لها تحقيق أرباحا معتبرة من خلال الفروقات بين فوائد المودعين و فوائد المقرضين، دون أن تساهم في تفعيل و توسيع إنشاء المؤسسات خاصة الصغيرة و المتوسطة منها.

❖ **محددات مرتبطة بالصيغ التمويلية و الإجراءات:**

تعد سلسلة الأشكال و الصيغ في ميدان منح القروض على مستوى البنوك الجزائرية جد محدودة حيث ينحصر أهمها فيما يأتي:

- حركية المكشوف في الحساب الجاري من أجل تمويل احتياجات الاستغلال؛
- القرض المتوسط الأجل القابل لإعادة خصمه لدى البنك المركزي في تمويل الاستثمارات؛
- استعمال القروض المستندية وسيلة مالية أساسية في العلاقات التجارية و المالية الخارجية؛

أما فيما يتعلق بالتمويل طويل الأجل، فخطوط القروض قد تكون كافية و لكن الاستفادة منها تبقى صعبة.

وبالنظر إلى محدودية صيغ التمويل المصرفي التي لا تتخذ من معدلات الفائدة مؤشرا أساسيا لها، فإن بدائل التمويل المتاحة تكون محدودة بما لا يمنح مجالا واسعا للمفاضلة بين تلك البدائل و اختيار البديل المناسب منها و بأفضل الشروط.

أما بالحديث عن سير الإجراءات المتعلقة بالحصول على القروض المصرفية فهي تتميز بالتعقد و تعدد الوثائق و المراحل الواجب المرور عليها، زيادة على طول الفترة الزمنية التي تتطلبها.

❖ **محددات أخرى:**

إن مشكل محدودية التمويل بالقروض المصرفية لا تتوقف فقط عن العناصر السابقة الذكر، بل تتعدى ذلك لتشمل جملة من المحددات الأخرى التي منها ما يتعلق بهشاشة المنظومة المصرفية و أخرى بالوضعية العامة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة.

فالمنظومة المصرفية من جهة تتميز بالقصور في جوانب عديدة تشكل عائقا أمام تطور وظيفتها نلخص أهمها فيما يأتي:

– عدم تخصيص البنوك التجارية لنسبة معينة من القروض تكون موجهة إلى المشروعات الصغيرة و المتوسطة؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

– عدم توفر البنوك التجارية على القدرات الكافية للتحكم في التسيير المالي عن طريق الإعلام الآلي، و تحليل المخاطر بدقة ،و متابعة دائمة للتحصيل و المساعدة، و تقديم الاستشارة للمتعاملين مما يعيق التسيير الديناميكي لمنح القروض البنكية خاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة؛

– عدم تخصيص بنك لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها من المشروعات بما لا يمكن من تحسين طرق تمويلها و متابعتها و معرفة المشاكل الخاصة بها حيث أن تخصيص مثل هذه البنوك يعتبر بمثابة العناية بها لتلعب الدور المنوط بها؛

ومن جهة أخرى، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بحسب طبيعتها تعاني من جوانب قصور عديدة، تحد من تطورها تم ذكرها في المحور السابق.

بالنظر إلى العناصر المحددة لإتاحية التمويل بالقروض المصرفية فإن كل من البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يشكلان عالمين مختلفين و بعيدين، أين تبقى مشكلة الحصول على القروض المصرفية المشكل المحوري في تمويل هذه الأخيرة.

وحيث أن القطاع البنكي في الجزائر إلى غاية الثمانينات شكل فقط أداة لخدمة تمويل مؤسسات القطاع العمومي، فإنه كان من الضروري القيام بإصلاح القطاع البنكي و المالي و ذلك بتنمية القدرات و السياسات المصرفية خاصة لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد تكيفها مع المشاكل و النقائص الخاصة بهذه المؤسسات.

وإثر هذا الوضع سمح قانون النقد و القرض في أفريل1990 بالقيام ببعض الإصلاحات، التي في الواقع كان لها أثرا طفيفا ذلك لأن إتاحية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتطلب بالضرورة تدخل الدولة للتعويض و لو جزئيا عن تلك المخاطر المتعلقة بطبيعة و مشاكل هذه المؤسسات.

لذلك قامت السلطات الجزائرية بوضع بروتوكول بشأن ترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات و البنوك العمومية(BDL,CNMA,CPA,BADR,BNA) و قد وقع الطرفان على البروتوكول في 23 ديسمبر 2001 و ذلك بأن يعملا من خلاله على :[19]

– توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة،وهذا طبقا لقواعد الحيطة المحددة من طرف بنك الجزائر؛

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

– توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، ذات القدرة الكبيرة على النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة ؛

– تفعيل توظيف خطوط القروض الجارية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال ؛

– تطوير منهجية موحدة وتشاورية ، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية ، لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين ؛

– مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم ؛

– تطوير الخبرة البنكية تجاه المؤسسات، عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة؛

– وضع برامج تكوينية تجاه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإطارات البنك حول إجراءات تقديم التدفقات المالية ؛

– وضع في متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض؛

المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تنظيمهم في شكل " نادي الأشغال " كشريك للبنوك العمومية الخمسة .

2.4.2واقع التمويل المصرفي في تونس

ينقسم القطاع المصرفي التونسي إلى قطاع عمومي و قطاع خاص .

❖ **واقع القطاع المصرفي العمومي في تونس:**[20]

هناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلاد منذ سنوات وكثر الحديث مؤخرا عن احتمالات خصخصة أو دمج المصارف الحكومية. هذه المسألة قديمة ومطروحة منذ سنوات، فالبنوك العمومية تعاني من مشاكل عديدة وأصبح من الضروري إخضاعها لإصلاحات تمكنها من لعب دور ديناميكي وحيوي في الاستثمار، إذ لا يمكن لمجهودات دفع الاستثمار والتنمية أن تنجح في ظل وضع مصرفي مغرق في الديون الميئوس من استخلاصها.

هذه المشكلة القديمة عادت لتصبح محور اهتمام المتابعين للشأن الاقتصادي نظرا لحساسية وأهمية القطاع البنكي العمومي في الدورة الاقتصادية المحلية. إذ تمثل المصارف الحكومية الثلاث وهي بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك، عصب القطاع المصرفي في تونس. وتعود أهميتها إلى كون هذه المؤسسات تمثل 40 % من حجم تداولات الاقتصاد التونسي وتشارك الأصول البنكية بنسبة

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

23 % من قيمة التمويل الإجمالي للاقتصاد. بما أن التمويل يتم إما عبر الإمدادات البنكية أو المالية التي تطرحها البورصة. وتشغل البنوك الحكومية حاليا ما يقارب 9000 موظفا وتساهم بنسبة3 % من الناتج الداخلي الخام.

وتمول هذه المصارف جميع القطاعات تقريبا، أي الفلاحة والصناعة والسياحة، وهو ما يجعلها تكتسب أهمية كبرى على صعيد القروض التي تتمتع بها تلك المؤسسات في مختلف القطاعات والتي بلغت حتى شهر مارس 2014 ما يناهز 12,5 مليار دينار، كان للقطاع السياحي منها ما نسبته 23 % وللقطاع الصناعي 30 %.

وتعود الأزمة الحالية التي يعيشها القطاع المصرفي الحكومي إلى عدة عوامل منها ما يرتبط بتفاقم التدهور الاقتصادي الذي تعرفه البلاد منذ سنوات، وأخرى مرتبطة بالفساد الذي كان ينخر المؤسسات العمومية وتغول النفوذ السياسي والمحاباة على القوانين والمصلحة العامة.

على المستوى الأول، تعود المشاكل التي تعاني منها البنوك الحكومية إلى الوضعية الاقتصادية التي تعيشها البلاد منذ فترة. فكما تمت الإشارة سابقا، تساهم البنوك العمومية في دعم المشاريع التنموية والاستثمارات وفي تمويل المؤسسات العمومية والإستراتيجية، وقد انعكست حالة التراجع الاقتصادي والخسائر التي تعاني منها تلك المؤسسات على مردودية وأداء البنوك وموازناتها، ولعل ما أعلنه رئيس الحكومة من تجاوز خسائر المؤسسات العمومية 3000 مليار دينار خلال العقدين الأخيرين، يعطينا صورة واضحة عن ارتدادات هذا الرقم على البنوك العمومية التي تحملت عبأ تمويل وتغطية هذه الخسائر.

المستوى الثاني، أو العامل الأساسي الآخر الذي تسبب في تدهور وضعية المصارف الحكومية هي الفساد المتفشي في الإدارة التونسية وسياسة المحاباة والتصرف الغير مسئول في أموال المجموعة الوطنية. فقد كانت العائلة الحاكمة فيما مضى تتصرف في أموال البنوك الحكومية وتفرض عليها إسناد القروض دون ضمانات، وقد مولت هذه الأخيرة شركات مرتبطة بعائلة الرئيس المخلوع بمبالغ تصل قيمتها إلى 1.75 مليار دينار وما يقارب من 30 % من هذه المبالغ قدمت نقدا دون أية ضمانات للسداد، وهو دليل على حجم الفساد وسوء التصرف الذي كان ينخر هذه المؤسسات العمومية التي وضعها المسئولون عنها تحت تصرف الحاكم وحاشيته دون اعتبار للقوانين واللوائح المعمول بها.

❖ **واقع التمويل المصرفي الخاص في تونس:**

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

يحتوي القطاع الخاص في تونس على مجموعة لا بأس بها من البنوك التجارية، و بنوك التنمية، بنوك الأعمال البنوك التجارية لا تتدخل إلا بنسبة 2.5% من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(و يتكفل البنك التونسي للتضامن بنسبة 97.5%)، و تتجنب البنوك التجارية تمويل هذا النوع من المؤسسات بسبب ارتفاع درجة المخاطرة المرتبطة بإقراض هذه المؤسسات و عدم قدرتها على تقديم الضمانات التقليدية إلى جانب تركيز البنوك التجارية في تمويل المشاريع الكبرى.لكن البنكين اللذان يعنيان بتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما:

- **البنك التونسي للتضامن:**[21] تم التأسيس القانوني للبنك يوم 22 ديسمبر 1997 بانعقاد جلسته العامة التأسيسية وهو بنك إيداع يخضع للقانون عدد 51 لسنة 1967 المؤرخ في 7 ديسمبر 1967 والمتعلق بتنظيم مهنة البنوك. كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص الموالية وبإمكانه طبقا لقانونه الأساسي القيام دون حصر أو تحديد بجميع العمليات المصرفية العادية.

يتمثل الهدف من إحداث البنك التونسي للتضامن في دعم مجهودات الدولة في النهوض بالعمل المستقل من خلال: إسناد قروض بنكية صغرى للباعثين الصغار ممن تعوزهم إمكانيات التمويل والضمان البنكي لإقامة نشاط خاص في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية بما يؤمن لهم الرزق ويدمجهم في دورة الإنتاج،التدخل في الوسطين الحضري والريفي في مختلف ولايات الجمهورية مع تغطية مناطق تدخل صندوق التضامن الوطني من أجل خلق المزيد من موارد الرزق،المساهمة في نشر ثقافة المبادرة ودفع عقلية التعويل على الذات والعمل بوصفها قيم جوهرية لتحقيق التنمية المستديمة.

- **بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة BFPME :**[22]

وقع إحداث بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار القانون رقم:65-2001 ، و بدأ النشاط في بداية مارس 2005،برأس مال قدره 50 مليون دينار تونسي، وهو يغطي كامل الأنشطة الاستشارية والرصد وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

يمول بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل القطاعات الناشطة باستثناء قطاعي السياحة والبعث العقاري.والتي تتراوح كلفة استثمارها بين 80 ألف د و 4 ملايين د تونسي. و يساهم بنسبة تتراوح

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

بين: 25%و50% في رأس مال المؤسسة الصغيرة و المتوسطة دون أن يتعدى المبلغ 1 مليون دينار تونسي

على مستوى الاستثمار: يمول بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة الاستثمارات المتعلقة بالتجهيزات و المباني و الأموال المتداولة و الاستثمارات اللامادية ،عند بعث المؤسسة أو توسعتها ينحصر تدخل البنك في تمويل المؤسسات التي تمتلكها ذوات معنوية لا أشخاص .لا يمول البنك شراء الأراضي الداخلة في مكونات المشاريع التي يشملها تدخل البنك.

على مستوى الاستغلال:يمول البنك المؤسسات المتحصلة على صفقات عمومية و ذلك من خلال: إسناد الضمانات البنكية الوقتية ، إسناد ضمانات استرداد التسبيقات و ضمانات الحجز بعنوان الضمان، إسناد تسبيقات على الفواتير الجزئية .

كما يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية الحصول على قروض صغرى من:الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية و الحرف الصغرى ،البرنامج الجهوي للتنمية،برنامج التنمية الحضرية المندمجة،الصندوق الوطني للتشغيل،الجمعيات التنموية،صندوق النهوض و اللامركزية الصناعية.

5.2 مقارنة الوضعية التمويلية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس بالتمويل المصرفي

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي شركات التي تعتبر متطلباتها المالية كبيرة للغاية بالنسبة للتمويل الأصغر، و لكنها أيضا صغيرة الحجم إلى الحد الذي يتعذر معه خدمتها بصورة فعالة عن طريق نماذج الخدمات المصرفية للشركات ، و تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاعا كبيرا و مهما من الناحية الاقتصادية في جميع البلدان تقريبا . فهذا القطاع ، المتمتع بالحيوية و الازدهار يعتبر عادة علامة على ازدهار الاقتصاد ككل و في البلدان المرتفعة الدخل و بعض البلدان المتوسطة الدخل ، تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر من نصف الناتج الوطني.

إلا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عانت في العادة من نقص القدرة على الحصول على المنتجات و الخدمات المالية ، و خاصة في البلدان النامية ، و تعتبر أدوات الدين الطويلة بعيدة عن منال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصفة خاصة.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

و يعرف تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس تقارب في بعض منتجاته و تباين كبير في منتجات أخرى.

ففي ما يخص التمويل المصرفي فهو يعاني بصفة عامة في البلدين من التخلف ، و عدم موضوعية الشروط التي يفرضها لتمويل القطاع الخاص ، و التي تميل في الواقع إلى الجانب القانوني أكثر من الجانب الاقتصادي، إضافة إلى أن القطاع البنكي عادة ما يولي أهمية للقطاع التجاري للاستيراد و التصدير على حساب القطاع الصناعي ، و هذا لانخفاض درجة المخاطرة في القطاعين الأولين مقارنة بالقطاع الأخير.كما تتخذ قرارات منح القروض في الدولتين بمركزية كبيرة حيث تكون على مستوى عواصم الدول ، مما يؤدي إلى تعطيل و تأخير مصالح المتعاملين بالإضافة إلى تعقد الإجراءات و العمليات الإدارية وطول وقتها .

كما أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة في الجزائر و تونس ،لا تمتلك الضمانات الكافية، نظرا لقلة حجم الأموال الخاصة بها، مما يؤدي لتخوف البنوك فيما يخص تقديم التمويلات اللازمة.

و بالتالي يصعب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على القروض اللازمة خاصة في مرحلة الانطلاق، فمن خلال تصنيف المناخ الاستثماري في الدولتين الذي أصدره البنك الدولي (Doing business 2011) جاءت تونس في المرتبة 55 من أصل 183 دولة فيما احتلت الجزائر مرتبة متأخرة نسبيا حيث احتلت المرتبة 136 .كما احتلت تونس المرتبة 89 عالميا من حيث سهولة منح القروض، و يرجع تطور تونس ب 4 مرتب عن سنة 2010 إلى الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها على مناخ الأعمال ففي الجزائر كان التأخر في الترتيب راجع لغياب المعلومات الكافية عن العمليات المؤطرة لمنح القروض .

يعتبر المحيط المالي الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مؤشرا على وضعيتها ، ففي الجزائر يميز هذا المحيط الكثير من المشاكل التي تؤخر نمو هذه المؤسسات بالإضافة أنه لا يتلاءم كثيرا مع خصوصية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .إذ تدفع السلوكيات و الضغوطات البيروقراطية الإدارية بهذا النوع من المؤسسات التابعة أغلبها للقطاع الخاص ، إلى الغش و التهرب الضريبي ، و ما يمكن ملاحظته أيضا أن هناك نوع من الخيار الحتمي أمام قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ألا و هو اللجوء إلى طرق التمويل التقليدية ممثلة في القروض المصرفية ، و لكن في المقابل تتحفظ البنوك كثيرا في تمويل هذا القطاع.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

فالجزائر تفتقر لمؤسسات مالية و بنوك محلية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث أن الإحصائيات التي خلصت إليها التحريات التي قام بها البنك العالمي تؤكد أن 80% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر تم إنشاؤها بتمويل ذاتي 100% .

لكن في المقابل يحتوي القطاع البنكي التونسي على بنك مخصص لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هو :BFPME ، بالإضافة لمساهمة بنك التضامن في تمويل مثل هذه المؤسسات .إلا أن الاعتماد على التمويل من هذا البنك لا يزال محدودة حيث أن التمويل لم يتعدى 40% من المشاريع المدروسة ، و نسبة التمويل الفعلي للمشاريع لا تتجاوز 74% من المشاريع المصادق عليها.إلى جانب ذلك تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس من :ارتفاع معدلات الفائدة ، و متطلبات إضافية للضمانات بسبب تمتع المؤسسات الكبيرة بشروط أيسر.عدم توفر التمويل القصير الأجل مما يفرض قيود أكثر على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و كذلك تأخر المؤسسات المالية في انجاز الطلبات يؤدي إلى فقدان الفرص الاقتصادية.و صعوبة توفير ضامن أو كفيل إلى جانب صعوبة إيجاد شريك من المؤسسات البنكية و شركات الاستثمار ، لاستكمال تمويل المشاريع المصادق عليها من قبل بنك تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تتراوح قيمة استثمارها بين 10 آلاف دينار و 300 ألف دينار .أما بالنسبة للجمعيات التنموية المسندة للقروض الصغرى و الصناديق المخصصة لضمان قروض هذه المؤسسات فهي متوفرة في البلدين ، ففي تونس نجد العديد من الجمعيات التنموية لكنها تعاني من نقص الهيكلة ، و طرق التصرف في الأموال المسندة وتنظيم قدراتها الذاتية وصغر حجمها و تشتتها ، و ضعف الاعتمادات المرصودة لها من قبل بنك تونس للتضامن ، بالإضافة إلى نقص في تقديم خدمات التكوين و المرافقة و الاستشارة .[23]

أما في الجزائر تم إنشاء مؤسستين ماليتين للمساهمة في تسهيل الحصول على القروض البنكية و هما:CGCI-PME, FGAR ، حيث أعلن نائب المدير لصندوق ضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، لجريدة النصر في جويلية 2010 أن البنوك قد منحت قروضا بقيمة 26 مليار دينار لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من شهادات الضمان المالي التي يسلمها الصندوق منذ سنة 2004.حيث أشار نفس المصدر أن القدرات المالية للصندوق ارتفعت لتبلغ أكثر من 1 مليار دينار، استنادا إلى إجراء يتمثل في اللجوء إلى الخزينة العمومية لإعادة ملء الصندوق كلما قارب مبلغ ضمان القروض 6 ملايين دينار.

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

أما بالنسبة لحجم التمويل المصرفي المخصص للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من قبل الدولتين فهو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 05: تطور حجم التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و تونس

السنوات/البلدان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر(مليار دج)	1806.7 18214.5 3 مليون €)	1983.5 19406.1 2 مليون€)	2247) 21994.90 مليون€)	2722) 25818.07 مليون€)	3121.8) 29200.66 مليون€)	3588.3) 32196.87 مليون€)
تونس (بالمليون د ت)	39586 20865.4 8 مليون€)	44897 22927.6 8 مليون€)	49263 24532.14 مليون€)	53115) 24595.97 مليون€)	58064) 25770.71 مليون€)	61902) 28434.54 مليون€)

المصدر: بالنسبة للجزائر من الموقع:www.bank-of-algeria.dzتم الاطلاع بتاريخ: 2017/07/03

بالنسبة لتونس من الموقع:www.bct.gov.tn تم الاطلاع بتاريخ: 2017/07/03

تم التحويل لليورو من خلال متوسط أسعار الصرف لعملات الدول مقابل اليورو انظر الملحق رقم 1 .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن حجم التمويل الممنوح من القطاعات المصرفية للدولتين في تطور بين 2010 و 2015، حيث بلغ معدل تطور التمويلات في كل من تونس و الجزائر على التوالي كما يلي:56.37%, 98.61% ، فيظهر أن مساندة القطاع المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تطور بمعدلات أكبر مما هو عليه في تونس،هذا يدل على نجاعة البرامج و المؤسسات المساندة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على رأسها صندوق ضمان القروض و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.لكن رغم هذا التطور تبقى الجزائر متأخرة بالنسبة للمبالغ الممنوحة للقطاع بعد تحويلها لليورو ،

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

حيث نلاحظ أن حجم التمويل المصرفي الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية يفوق ما هو موجه لنظيراتها الجزائرية هذا إلى غاية نهاية 2012 لكن ابتدءا من 2013أصبحت المبالغ الممنوحة للقطاع في الجزائر تفوق ما هو موجه لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تونس و هذا يدل على اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع نظرا لمحاولة انتهاج إستراتيجية بديلة عن الريع البترولي و هي تشجيع القطاع الإنتاجي خاصة في ظل الانخفاض المتواصل لأسعار البترول في السنوات الأخيرة.

ثانيا: الطريقة والأدوات والمعطيات المستخدمة

تمت الدراسة من خلال الاطلاع على مجموعة من المراجع تتعلق بالموضوع ،بما فيها القوانين الصادرة عن البلدين محل الدراسة التي تخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تمويلها.كما تم الاعتماد على مجموعة من البيانات و الإحصائيات التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة أهمها نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة و المناجم الجزائرية ، و الموقع الالكتروني للمعهد الوطني للإحصاء التونسي.كل هذا في إطار المنهجين المتبعين ،حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي قصد توضيح واقع التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس و منهج دراسة الحالة لمقارنة حجم التمويلات الممنوحة لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذين البلدين.

ثالثا: تحليل وتفسير النتائج:

من خلال دراستنا لواقع تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و تونس تم التوصل إلى النتائج التالية:

– عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر لا سيما الخاصة منها؛

– معظم نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير منتجة للقيمة المضافة وتعتمد على تكنولوجيا بسيطة ومن بينها قطاعات البناء والأشغال العمومية والنقل؛

– البيروقراطية من الأسباب الرئيسية الأولى التي أدت على عدم تطور هذا القطاع.

– يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في كلا البلدين من عدة مشاكل على رأسها التمويل لكن رغم وجود بنك متخصص تلمويلها في تونس إلا أن حجم التمويلات الممنوحة في الجزائر لهذا القطاع تفوق

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

ما هو عليه في تونس نظرا للسعي نحو التحول من الاقتصاد الريعي الذي يعتمد على البترول إلى اقتصاد منتج في الجزائر ؛

الخاتمة:

إن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتونس من بين أولويات البرامج التنموية ويأتي هذا الاهتمام في إطار الجهود الحكومية للتصدي للصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات بسبب صغر حجمها وخاصة مشكل التمويل.

و بناء على النتائج التي تم التوصل لها يمكن تقديم التوصيات التالية:

– تطوير النظام المصرفي في كلا البلدين؛

– باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على ضمانات كافية، لذا يجب استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات هذا القطاع؛

– المعالجة السريعة لملفات القروض المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تكييف أسعار الفائدة المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب خصوصية كل مؤسسة؛

– تشجيع إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل التأجيري؛

– مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين تسييرها؛

– تفعيل بورصة الجزائر لتمكين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحصول على التمويل من خلالها؛

–إنشاء مؤسسات خاصة بعقد تحويل الفاتورة في الجزائر للتقليل من حدة مشكلة التمويل.

ملحق رقم: (1) متوسط أسعار صرف عملات الجزائر و تونس مقابل اليورو

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

العملات/السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1 يورو مقابل دج	99.19	102.21	102.16	105.43	106.9064	111.4418
1 يورو مقابل دت	1.8972	1.9582	2.0081	2.1595	2.2531	2.1770

المصدر: بالنسبة للجزائر موقع البنك المركزي:www.bank-of algeria.dz

بالنسبة لتونس موقع البنك المركزي:www.bct.gov.tn

المراجع :

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 02، السنة الرابعة والخمسون، الأحد 12 ربيع الثاني 1438 هـ الموافق لـ 11 يناير 2017، المادة 5، ص 5.

[2]علي سالم أرميص، " **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** "،الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف يومي 17-18 أفريل 2006، ، ص: 100

[3] - Philippe ADAIR ; Fredj FHIMA : "**Accès au crédit et promotion des PME en Tunisie**" , P : 02

[4] Marco R.Ditommaso, Elena Lanzoni et Lanreta Rubini, " soutien aux PME dans les pays arabes le cas de la Tunisie", P: 34

[4]-- المجلة العلمية للبحوث والدراسات،:**تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية**، العدد الأول، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر،2008ص 228

[5]محفوظ جبار،:**المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها**، دراسة حالة المؤسسات المصغرة في ولاية سطيف خلال 1999-2000، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر، بسكرة ،العدد رقم 2003،5،ص215

[6]المجلة العلمية للبحوث والدراسات، مرجع سبق ذكره،ص 228

[7]حسين رحيم ،: **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر : تشخصين ومقترحات نحو نظام اقتصادي دولي عادل**، الدورة التدريبية الدولية للتناقضات الكامنة في العولمة والبديل العادل -تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة سطيف ،المنعقدة أيام 25-28ماي 2003، ، ص2.

[8]عبد المجيد قدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمناخ الاستثماري**، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط ، 08 -09 أفريل 2006، ، ص143

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977

[9]علي السلمي، **المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة**، دار غريب للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، 1999 ،ص16

[10]بلعزوز بن علي ، محمد أليفي،: **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل قرارات لجنة بازل 2**، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر ، 17-18 أفريل 2006، ، ص486

[11]ساعد مرابط ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تسيير المؤسسات**،الملتقى الوطني الأول لتأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية(واقع و أفاق)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قالمة ،13-14 نوفمبر 2006، ، ص5

[12]عبد الغفور عبد السلام وآخرون،:**إدارة المشروعات، الطبعة الأولى**، دار الصفاء: عمان، الأردن،2001 ،ص 48.

[13]شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر (واقع وآفاق)**، الملتقى الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، الجزائر ، 08-09 أفريل 2002، ،ص175

[14]خالد بن عبد العزيز بن محمد السهلاوي،: **معدل وعوامل انتشار المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية**، مجلة الإدارة العامة ، المملكة العربية السعودية، العدد 02، المجلد 41 ،2001، ص 315 .

[15]صفوت عبد السلام عوض الله، **إقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية: القاهرة، مصر، 1993 ص65-67.

[16]بوهزة محمد، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– حالة المشروعات المحلية سطيف**، الدورة التدريبية لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف ، 25-28 ماي 2003، ، ص.10

17قاسم كريم،مريزق عدمان، **دور حاضنات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي لمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف ، 17، 18 أفريل 2006 ، ، ص 548

[18]السعيد بريبش ،: **التمويل التأجيري كبديل لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات و المؤسسات –دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،21-22 نوفمبر، ص2

[19]السعيد بريبش ، مرجع سبق ذكره، ص 5

[20] محمد سميح الباجي عكاز19/02/2015 nawaat.org.le

[21] www.commune-tunis.gov.tn.le 25/12/2014

[22] www.bts.com.tn.le 28/12/2014

[23] www.webmanagercenter.com .le 30/12/2014

University of Souk Ahras - Université Mohamed Chérif Messaadia de Souk-Ahras
https://www.univ-soukahras.dz/en/publication/article/2977